المجلس يصوت على حصانة هايف (تصوير: صالح محمد)

الشيخ صباح الخالد يسجل اعتراضه على رسالة رئيس حقوق الإنسان

...ر في منازعات الجنسية

الفضالة : اقتراح تعديل قانون المحكمة الكلية ما هو إلا مفتاح لتعديل قانون الجنسية

الدمخي: منح الجنسية وعدم منحها حق سيادي ولكن من حق المتضرر اللجوء إلى القضاء

الحريص: القانون دستوري وقانوني وكنت أتمنى أن أسمع من «التشريعية» رداً على مسألة التقادم

العدساني: يجب ان نفرق بين من سحبت جنسيته لدوافع سياسية ومن سحبت بسبب تزوير

السويط متحدثا

الصالح: دولة المؤسسات لا بد أن يكون للقضاء فيها سلطة على كل القضايا

خالد الشطي : لانريد تشريعاً لحماية المزور وجريمة التزوير تسقط بالتقادم بعد 10 سنوات

الطبطبائي: لا يجوز استغلال قانون الجنسية لشق الوحدة الوطنية وأرفض الآن أي تعديل على القانون

المجلس أن يوجه أسئلة الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم، وصولا الى معرفتها وإيجاد الحلول لها بالرؤى المشتركة للسلطتين وعلى الرغم من اهمية السؤال كأداة رقابية برلمانية وسبيلا الى تتبع نشاط الحكومة وتصرفاتها.

إلا انه وعلى الرغم من هذا فقد لوحظ خلال الآونة الأخيرة الكثير من حالات التأخير في الرد على ما يوجه للسادة الوزراء من أسئلة حيث انها في غالبها تأتي على نحو مبهم غير واف للرد، وتارة أخرى التذرع بعدم دستورية السؤال بموجب (التفسير الدستوري للمحكمة الدستورية في قرارها 3 لسنة 2004) وذلك بذكر أسباب ومبررات لا يجوز القبول بها كسند نقد حق النائب بمعرفة إجابات اختصاص كل من رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

لذلك يرجى عرض هذه الرسالة على المجلس في جلسته القادمة ليتخذ ما يراه في شأن النظر في سياسة الحكومة من أسباب في تأخير او عدم الرد على ما يوجه من أسئلة وصولا الى ما يجب على السلطة التنفيذية التقيد به وفقا لأحكام مواد الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

–رسالة من عضو مجلس الأمة رياض العدساني يطلب فيها من المجلس تكليف الحكومة بإعداد تقرير شامل عن الإجراءات التي اتخذتها وستتخذها بشأن الموضوعات المحددة في نص الرسالة وذلك في مدة اقصاها أسبوعان من تاريخ موافقة المجلس على الرسالة

ونصت الرسالة على أن سياسة الحكومة المعمول بها لا تتسم بالفعلية بل التوسع بالصرف وهدر المال العام دون إنجازات حقيقية مما يتطلب إعداد رؤية جدية وشاملة على أن تقوم وزارات الدولة والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة بأن تصرف وفقا للقوانين واللوائح والقرارات الصادرة من الجهات المختصة ولا يجوز تجاوز فيما خصص لها في بنود الميزانيات والاعتمادات المالية، والتنسيق مع الجهات الرقابية والعمل على تلافي الملاحظات والمخالفات الواردة في التقارير المعتمدة وأبرزها المتعلقة بالاستثمارات الداخلية والخارجية والمشاريع والأمور الإدارية والمالية، والأمر الذي يوجب على مختلف الجهات الحكومية تمكين ديوان المحاسبة والمراقبين الماليين ومراقبي شؤون التوظيف من ممارسة اختصاصاتهم والتعاون معهم، وكذلك تنسيق الأعمال والربط وفك التداخل والتشابك بين الوزارات والجهات التابعة للحكومة بهدف القضاء على الازدواجية بالاختصاصات.

وفي ظل توجه الحكومة إلى اصدار سندات بسبب انخفاض أسعار النفط وتواضع معدلات النمو الاقتصادي لتمويل العجز من الاحتياطي العام في حين هناك جهات حكومية تحتفظ بأرباحها والمقدرة بـ20 مليار دينار كويتي ولم يتم تحويل تلك الأرباح للاحتياطي العام.

وإن مسار الحكومة لا يحقق تطلعات المواطنين ولا يتضمن حلا صحيحا لقضايا البلد الرئيسية وشعطل المشاريع الملحة وفي حال التأخر في التنفيذ فإن تكلفة المشاريع سترتفع مما يؤدي إلى عجز في المبالغ المرصودة عن تغطية التكاليف.

سياسة التعيين من غير ذوي الاختصاص بمختلف الجهات الحكومية وبالأخص في الهيئات التي استحدثت مؤخرا يعيق العمل ويخل في مبدأ العدل والمساواة بالرغم من توافر كفاءات وطنية ذات اختصاص وخبرة قادرة على التنفيذ بأقصى درجة من المهنية والشفافية والكفاءة، مما يشير أن بعض تلك التعيينات طاردة للكفاءات مخالفة للغرض من إنشائها والإضرار بالمصلحة والأموال العامة.

على الرغم من تكرار الملاحظات والمخالفات المذكورة في التقارير المعتمدة من الجهات الرقابية إلا أن الحكومة مستمرة في نفس النهج، الأمر الذي يتطلب النهوض وتصحيح المسار وتحسين الأوضاع ورفع مستوى المعيشة.

–رسالة من رئيس لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات يطلب فيها من المجلس الموافقة على التمديد لها لمدة شهرين حتى تتمكن من إعداد التقرير النهائي المتعلق بالموضوعات المشار إليها في نص الرسالة

ونصت الرسالة على أنه بالإشارة إلى قرار مجلس الأمة بجلسته المنعقدة يوم الأربعاء 15 فبراير بتشكيل لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات لدراسة كيفية التعامل مع الحاويات التي ترد المنافذ البرية والبحرية والتحري عن أوجه القصور واللوائح التي تنظم التعامل مع الحاويات منذ دخولها المنطقة الجمركية وحتى خروجها منها والإجراءات الواجب اتخاذها تلافي أي قصور في هذا الشأن.

وكذلك التحقيق في موضوع اختفاء الحاويات وتحديد المسؤولين عن تهريبها، ولما كانت اللجنة قد عقدت ثمان اجتماعات، ولغاية الآن لم تتمكن من إعداد التقرير النهائي، لذا تطلب اللجنة من المجلس الموقر الموافقة على طلب التمديد لها لمدة شهرين حتى تتمكن من إعداد التقرير النهائي المتعلق بالموضوعات المشار إليها.

علي الدقباسي: اليوم يوافق 11 أبريل ما يعني أنه مضى على عمر المجلس 4 أشهر من العمل الذي لم نقدم فيها شيئا، ولدي قضية عدم الرد على الأسئلة البرلمانية، وسأقدم وثائق.

وقال: وجهت سؤالا إلى رئيس واعضاء الحكومة عن عدد الوافدين العاملين ورواتبهم، لأن الكويتيين بدون عمل، لكن هناك وزيرا يتولى حقيبتين ويتجاهل ويسفه مجلس الأمة ويضرب التعاون المنشود بين الحكومة والمجلس.

واضاف: والرد يأتي مرة بأنه من حقي الإجابة ومرة أخرى تأتي الإجابة أنه ليس من حق النائب توجيه هذا السؤال. وأرجو من النواب أن يتخذوا إجراءات في هذا الشأن، هذه إرادة الأمة يجب أن تحترم.

وأكد ان الكويتيين بدون فرص عمل، وأتمنى من الرئيس الحفاظ على كرامة المؤسسة التشريعية، وتحمل المجلس مسؤولياته.

خليل الصالح: رسالة حقوق الإنسان تحدثت عن معالجة عمن سحبت منهم الجنسي واللجنة تناست مكونا رئيسيا سحبت منهم الجنسي، وقلبت الأوجاع، وحركت شبحا اسمه الوحدة الوطنية.

وقال ان اللجنة المعنية ببحث (سحب الجناسي) وضعت أولويات غير منصفة وإجراءاتها غير صحيحة فلا بد أن تكون المعالجة لكل من سحبت منهم الجناسي.

واضاف: بالنسبة للخطوط الجوية الكويتية فنؤكد انها ستظل ناقلا وطنيا شاء من شاء وأبى من أبى ، ولا بد من الوقوف أمام استقالة مجلس ادارة المؤسسة ومبرراتها .

مرزوق الخليفة: حضرة صاحب السمو حصل على لقب قائد العمل الإنساني فكان الأوجب على الحكومة ألا تنتهك حقوق الإنسان.

واوضح : أتكلم عن القيود الأمنية التي وضعت على البدون والمواطنين وهي بدعة وليس لها أي أساس من القانون وتتساءل كيف يستمر هذا القيد لمدة 20 سنة وأكثر، وحرمان الكويتيين من المناصب القيادية بسبب هذه القيود وأرجو من معالي وزير الداخلية أن يقول على أي أساس يتم وضع القيد الأمني الأسرة كلها و«لا تزرو وازرة وزر أخرى».

عمر الطبطبائي: الحكومة ليس لديها الرغبة في الرد على الأسئلة البرلمانية، وقاموا بتجاهل إرادة الأمة، وكل وزير لديه طاقم ومستشارين يقومون بإعداد الردود على الأسئلة وهو فقط يوقع عليها ، فمن يؤزم الآن؟

وقال: بالنسبة لـ«الكويتية» فمنذ 40 سنة وهي تدار بنفس العقلية لذا لا بد ان يتغير تفكير الحكومة تجاه «الكويتية» .

صالح عاشور: أستغل وجود سمو رئيس مجلس الوزراء لأبين أنه في جلسة سابقة قدمت رسالة وقلت إن الحكومة تحيل الى التقاعد الجبري القسري كل من لم يتجاوز الـ65 سنة وهذا مخالف لقانون الخدمة المدنية، وهذا ظلم للقياديين سواء المهندسين أو الأطباء وغيرهم ويفقدهم جزءا كبيرا من راتبه ويضطر أن يعمل في جمعيات تعاونية وهذه إهانة للمواطن الكويتي.

وقال: تفاجأت بأن بعض الوزراء أرسلو كتبا لبعض الموظفين بتقاعدهم اجباريا لمن لم يمض 55 سنة في الخدمة، رغم ان الحكومة وافقت على عدم إحالة أي موظف إلى التقاعد الاجباري إلا بعد مضي 35 سنة خدمة ، ثم تراجعت الحكومة مرة أخرى فهل موافقتهم رسمية أم ماذا؟

وأضاف ان الحكومة يجب أن تلتزم بتعهداتها، ويجب أن تكون عند نبض الشارع بدلا من انه في ظل غلاء المعيشة والظروف الصعبة تحيلون من هو في الخدمة إلى التقاعد.

رياض العدساني: نطالب الحكومة بالالتزام ببنود الميزانية وعدم النقل في أبوابها، فوزارة الأشغال في 9 سنوات نقلوا بين البنود، ووزارة الداخلية صرفت 23 مليونا على بند الضيافة والمفروض أن يكون مليونان فقط.

وقال: بعض الجهات المستقلة تحتفظ بـ 20 مليار دينار كويتي، مليار ونصف لبنك الائتمان ، و14 مليار مؤسسة البترول ، وهيئة الصناعة 132 مليون ،ومؤسسة الموانئ 500 مليون ،والصندوق الكويتي للتنمية 3 مليارات ،والبنك المركزي يحتجز 325 مليونا

واضاف:عندما تتوجه الدولة لإصدار السندات فمن باب أولى شوريد هذه المبالغ إلى ميزانية الدولة، فما يحدث هو عبث.

وأكد انه يجب على الحكومة أن تلتزم وإلا ساقدم استجوابا والهيئات التي استحدثت أغلبها للتنفيع، وبعضهم متقاعدون وليس لهم اختصاص، وتطلب فك التشابك بين كثير من الهيئات مثل الطرق والمواصلات والبلدية والأشغال.

– أحمد الفضل: فيما يخص رسالة المهلة للجنة التشريعية أسبوعين لتقديم تقريرها في شأن مكافحة الفساد فأرجو أن يكون أسبوعين لا أكثر.

وقال : اما فيما يخص تقرير الحالة العامة لحقوق الإنسان فهناك رسالتان من رئيس اللجنة عادل الدمخي، أرفض هذه الرسالة وأرفض إعطاء اللجنة الحق في النظر في وضع صورة الكويت بشأن حقوق الانسان خاصة اننا نعاني من بعض مؤسسات المجتمع المدني التي شوهت صورة الكويت ، وسعت في تخريب صورة الكويت

واضاف ان الوزيرة هند الصبيح قالت إن هذه الجمعيات أضرت بصورة الكويت، والآن تريد وضع هذا الأمر كله في يد اللجنة.

وحول رسالة الأخ علي الدقباسي بعدم رد الوزراء على الأسئلة، قال ان وزير التربية لم يجب علي أي سؤال وجهته له، هذه الأسئلة وضعها المتضررون، وأنا اليوم مكتب المجلس الذي يتحمل مسؤولية وضع آلية لهذا الموضوع اضافة الى اننا نعاني ايضا من سرقة الاقتراحات.

رئيس (التشريعية) محمد الدلال: طالبنا بتمديد فترة أسبوعين تنتهي فيها من تقارير مكافحة الفساد بشأن تشكيل واختصاصات وأدوار الهيئة والتي كانت سببا رئيسيا في الصراع في الهيئة ، والأمر الآخر تعارض المصالح وحق الإطلاع وسبب تأخيرنا أن الحكومة لم تبد تعاونا فيما يخص هيئة مكافحة الفساد ، ومنذ 3 أسابيع لم تقدم الحكومة أي شيء، وبالرغم أنها هي من طلبت بتعديل القوانين.

– وزير العدل فالح العزب: هناك طعن أمام المحكمة الدستورية لعدم دستورية بعض نصوص الهيئة، ونحن بانتظار حكم المحكمة فلا يمكن أن نقدم تعديلا ويأتي حكم يلغي هذا التعديل، وعدد الأعضاء السبعة لا حاجة لهم.

– الحميدي السبيعي: هناك اقتراحات مهمة والأسبوعان لا يكفيان لإنهاء التقرير ونطلب شهرا.

– صالح عاشور: أرفض طلب اللجنة لأن هناك قضية أمام «الدستورية» وسبق انها أبطلت قانون مكافحة الفساد، والآن إذا سويتنا تعديلا آخر وأتى حكم المحكمة مخالفا لقانون مجلس الأمة، فالوضع العام غير صحيح أن نصدر قانونا الآن، فيجب أن نتأنى قليلا لحين صدور حكم الدستورية ويكون التقرير جاهزا وإذا كان الحكم يتوافق مع اللجنة لا بأس، وإذا اختلف الحكم فلنقدم تعديلاتنا ، والاستعجال به مفارقة قانونية كبيرة.

– محمد الدلال: إذا كل مرة انتظر حكم الدستورية هذا غير صحيح خاصة في القضايا المهمة، لكن الحكومة لم تقدم اقتراحاتها إلى هذا اليوم.

ويوافق المجلس على منح اللجنة التشريعية مهلة لمدة شهر لتقديم تقريرها عن تعديلات قانوني مكافحة الفساد وتعارض المصالح

المجلس يوافق على رسالة بشأن استعجال اللجنة المالية اعداد تقريرها عن مشروع قانون بتعديل محفظة الطالب لدعم الدارسين على نفقتهم الخاصة

حميت ليابي

عاشور يطالب بعدم الاستعجال في إصدار قانون مكافحة الفساد

سعدون حماد في مداخلته